مظاهر يجب أن تختفي !!

ممارسات السوق السوداء يجب أن تزول !!

تحقيق/ إياد الموسمي

.. ناقلات تبيع الغاز المنزلي على حافة الشوارع وأخرى تبيع الوقود وبأسعار متفاوتة مظاهر فرضتها الأزمة وزيادة طلب واحتياج المواطن لها.

ففي دقائق تصعد بورصة الأسعار وتنخفض في مختلف المناطق بتواصل سبق للبياعة وكأن لديهم عمليات مشتركة للتلاعب بحاجيات المواطنين محلات بيع الغاز المنظمة وأخرى تبيع بالخفاء ومؤسسة الغاز تكاد تختفي تماما وتبرز عملية البيع عن طريق السوق السوداء، من خلال الناقلات المتواجدة في بعض شوارعنا.

يتساءل كثير من المواطنين هل ستعود أسعار الوقود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة؟ وتعود حركة البيع المنظمة المتعارف عليها سابقاً؟

يقول المواطن خليل حيدر هناك مظاهر يجب أن تزول لأنها تأسس بشكل غير قانوني وكذلك غير من فظهور السوق السوداء في الشوارع أمر غير جيد لأن تلك الجماعات تتحكم بأسعار المواد ويتمارس ضغوطها وتحكمها في حجم المواد من السوق المنتظمة.

حيث يقول أحياناً لا نستطيع الحصول على أسطوانة غاز لدى بعض المحلات أو عقال المحارات التي اسندت لهم مهمة إيصال حصص المواطنين في الأحياء وتوقع أسعارها وبشكل خيالي وفجأة يظهر هؤلاء الباعة وسط تلهف ومخاوف كبيرة من المواطنين من اختفاء مادة الغاز يقومون بالشراء بأقبال كبير .. أيام وتعود الأمور إلى طبيعتها بتواصل انخفاضها إلى (١٤٠٠) ريال كحد أدنى لأسعارها.

وكذلك الحال في الوقود يختفي في المحطة ويتواجد لدى السوق السوداء في الأيام العادية بأسعار تتقارب مع السعر المتعارف عليه وأحياناً يرتفع أثناء أزمة المشتقات في محطات التعبئة.

أما قائد أحمد "مواطن" يرى غير ذلك بأن تواجد السوق السوداء على الرغم من انها مظهر سلبي أفرزته الأزمة إلا أنها ساعدت المواطن على توفير احتياجاته أثناء الأزمة العاصفة واشتداد حدتها فالدور الذي لعبه هؤلاء الباعة ووفروا تلك الاحتياجات بأسعار مبالغ فيها أنقذت الأسر من وضع انساني سيء وخانق للغاية عاشه المجتمع اليمني أشهراً كان سيتسبب بمجاعة لا سمح الله، ويدعون من يقومون بتلك التجارة إلى الكف عن تلك الممارسات بعد اتفاق التسوية وتحمل الحكومة لمسئولية توفير ذلك خصوصاً بعد التهدئة التي حصلت.

وينوه بقيام الجهات المختصة بدورها في ضبط الأمور وكذلك دور الإعلام في توعية المواطنين بتجنب تعاملاتهم مع السوق السوداء بالإضافة إلى توعية من يمارسون تلك الأساليب بالعقوبات القانونية ومخاطرها التي تساعد على بروز عشوائية التجارة وظهور ممارسات الاستغلال للمجتمع والتلاعب بعيشه اليومي.

ومن جانبه يرى علي القايفي أن هناك انتشاراً كبيراً وإقبالاً من بعض الناس على ممارسة البيع للغاز والمحروقات فقد تحول صاحب البقالة في حيهم إلى تاجر غاز ووفر مجموعة من الأسطوانات إلى البقالة وبدأ يمارس بيعه بسبب سرعة بيعها وحصوله على مكاسب مادية مجزية أكثر من حصوله على أرباح البقالة التي يعمل بها منذ سنوات.

أيضاً بعرض أحمد الوصابي صاحب سوبر ماركت في شارع النصر عدداً من الاسطوانات واصبح لديه زبائن كثيرين من سائقي الباصات التي تعمل بالغاز.

حميد البعداني –صاحب محل بيع غاز– يتهم الوكلاء بتوسيع المجال أمام تجار السوق السوداء حيث يقومون بالبيع المباشر لهم مقابل رفع الأسعار على الأسعار الرسمية المتداولة وهكذا تبدأ الأزمة والتعاطف التجارة في المنظمة.

ويقول: نحن كتجار مرخصين نقوم بمزاولة عملنا بالطرق واللوائح المتبعة تضررنا من تلك العشوائيات التي ظهرت مع ظهور الأزمة.

وعن اتهامهم بالاحتكار يقول حميد هناك مكاتب بيع الغاز فعلاً كانت تحتكر بهدف رفع الأسعار وخلق حالة هلع لدى المواطنين لكن ذلك لا يعفيهم من العقوبات وحملات التفتيش من الجهات المختصة إلا أن ضعف الدور الرقابي وتلاشيه في مرحلة اعمال العنف وعدم أستطاعة تلك الجهات السيطرة والتغلب على تلك المشاكل ساهم أيضاً في بروز العشوائية وانتشارها بشكل كبير ومكثف.

ويتوقع أن تلك السلوكيات ستبقى مستمرة حتى تبدأ الحكومة باستعادة قوتها وحل كل القضايا والإشكاليات التي زاد انتشارها نتيجة الأوضاع وعدم استقرارها في البلاد.

أيضاً محسن القيز –مواطن– يقول: إن المواد التي تباع لدى أصحاب السوق السوداء أغلبها مغشوشة ولهذا تكمن رداءتها وينبه إلى أن الاسطوانات التي تباع في الشوارع لا تحتوي على التعبئة الكاملة مثل تلك التي تأتي من شركة التوزيع.

وفيما يتعلق بالبنزول والديزل فإن تلك المواد المتوفرة على حافة الشوارع ثاني مغشوشة يضاف لها كميات المياه والكيروسين تؤدي إلى مشاكل وأعطاب للمولدات أثناء الاستخدام.

ولهذا كان وجوب إنهاء تلك المظاهر التي شوهت المناظر الحضارية في الشوارع.

عدادات الكهرباء.. صعوبة في الحصول عليها، والمخرج الربط العشوائي

استطلاع/ عبدالناصر الهلالي

فترة مضت دون أن يتمكن سالم من إيصال الكهرباء إلى منزله رسمياً.

سالم شيد منزله منذ سنتين وحتى الآن رغم معاملاته في وزارة الكهرباء، لم يحصل على عداد، الأمر الذي اضطره إلى توصيل التيار الكهربائي من الجيران، ومن يقوم بهذا التوصيل هم مهندسون تابعون للوزارة ذاتها مقابل الحصول على مبلغ من المال قد يصل إلى عشرة آلاف ريال بحسب سالم.

دائماً ما يشتكي أصحاب المنازل الجديدة من عدم الحصول على عدادات إلا بعد معاملات مطولة قد يضطها المراجع أو طالب الخدمة لمدة تزيد عن العام، وغالباً ما يكون مبرر الوزارة بعدم وجود عدادات، أو أن الخدمة في منطقة ما لم تصل بعد .. في كل البلدان تصل الخدمة إلى أماكن لم تكن فيها منازل بعد، لكنها قابلة للتوسع، ومن ثم تصل الخدمة بعموميتها إلى تلك الأماكن، وعندما يريد توصيل الخدمة إلى المنازل تعمل وزارات الكهرباء على تسهيل إيصال الخدمة دون عناء أو اضطرار إلى المتابعة.

هنا حيث كل شيء يبدو غريباً حد الجنون كما يقول محمد النبهاني.

ويضيف: "هذه الأيام وقبلها لم تكن مشكلة البحث عن عدادات هي المشكلة الوحيدة، بل عمد البعض إلى الحصول على ما يسمى بـ"الفيوزات" من المولدات الخاصة للأحياء، كما هو الحال في حي الجراف الغربي .

في هذا الحي تصل الخدمة إلى منازل، ولا تصل إلى منازل مجاورة أخرى، وعندما يتم السؤال عن المشكلة يقولون إن هناك نقصاً بـ"الفيوزات" الأمر الذي يجعل الخدمة تصل ضعيفة .. أو لا تصل بالمطلق.

وهذا جزء من مشكلة ترقى إلى ذات المشكلة التي أرقت الكثير من الناس وجعلت البعض منهم يعمدون إلى سرقة التيار عبر مهندسين من وزارة الكهرباء، أو المؤسسة التابعة لها.

مسئول في وزارة الكهرباء يقول: "ما يحدث في هذا الأمر هو فتح باب للفساد ليس إلا".

ويضيف: "يتوجب على الوزارة إيصال الكهرباء إلى الناس طالما أن الرسوم تدفع مقابل الحصول على عداد، لكن المجبر، المتكرر في مؤسسة الكهرباء، بدون فائدة يجعل المواطن يبحث عن أقصر الطرق التي تجعله يحصل على التيار الكهربائي رغم المعرفة المسبقة أن ذلك يعد مخالفة للقانون الذي ينظم هذا الأمر"، ويقول المواطن سالم: "ذهبت كثيراً إلى المؤسسة، وحاولت مراراً إيصال الخدمة إلى المنزل عن طريق الحصول على عداد، ولكني لم أجد ذلك فكانت المخالفة هي الطريقة البديلة".

ويقول مواطن آخر: "لي سنة كاملة لم أدفع فواتير كهرباء، لأنها لم تصلني حتى الآن، والسبب بسيط، هو أني لا أمتلك عداداً، وتم إيصال الكهرباء عن (كمية) قريبة من المنزل، ولا ما الذي أعمله".

ويضيف: "الكهرباء من اضطرتني إلى فعل ذلك".

المهندسون التابعون لمؤسسة الكهرباء، صرفوا نظرهم عن العمل الرسمي، وعمدوا إلى البحث عن المواطنين الذين لم تصل إليهم العدادات، وتقوم ربط التيار لهم من أقرب نقطة إلى منازلهم، ويعض المواطنين يقومون بتوصيل التيار إلى منازلهم من الجيران.

يقول علي مطير: "أنا قمت بتوصيل التيار الكهربائي من الجيران، وأساعدهم بدفع فاتورة الكهرباء، ولا داعي لأن أبحث عن عداد لأن الكثير من أصدقائي أمضوا أكثر من سنة ولم يحصلوا على عدادات".

المناطق البعيدة وهي مناطق طرفية يعاني أصحابها من عدم تواجد مؤسسة الكهرباء في الحصول على عدادات في الوقت الذي يحصل عليها الآخرون لأنهم يمتلكون وساطة كما يقول أحد المراجعين الذي وجدته يعامل في المؤسسة بغرض الحصول على عداد كهرباء لمنزله.

شركات ومصانع اضطرت إلى تقليص حجم العمالة لديها فسرحت عدداً من العمال .. ومثل ذلك مطاعم وبوفيات والعديد من المشاريع الحرة .. بل البعض منها أغلق أبوابه لتصطف طوابير من الآف الأيادي العاملة بلا أي نشاط وبالتالي تدني الوضع المعيشي لهم ولأسرهم.

هذا الحال المؤسف لا يزال قائماً حتى الآن في انتظار الفرج.

المسئولية جماعية

تحقيق/ وديع الحيباني

أينما يولي المرء نظره من المعسورة سيجد أنه ما من استقرار وتحديث وتطوير يتحقق للأوطان إلا بتعاون المجتمعات مع حكوماتها ذلك أن المجتمع يؤثر في بعضه وأن السلبية والتعاطي مع تحركات الحكومة باعتبارها واجباً على هذه الحكومة دون التفاعل معها بايجابية لن يصل بأي حراك تنموي إلى هدفه الإيجابي المستدام في خدمة المجتمع.

وثمة تفاصيل صغيرة يعول على المجتمع في الأساس القيام به إضافة إلى حفاظه على ماهو قائم

كما أن هناك أموراً لن تكون كافية في معالجة سلبياته تدخل الحكومة فقط ما لم يكن الناس مشاركين فيه .. فالمظاهر السلبية سواء على المتعلقة بشيء من معيشة الناس أو بالظهر العام تتطلب في الجوهر والأساس أن يكون الناس حاضرين في معالجتها إما بالتناصح أو بالانتصار على الذات وإثنائها عن فعل ماهو نقيض للخير ونشر المحبة.

وإذا كانت الحكومة بطبيعة الحال معنية بمكافحة السوق السوداء مثلاً وردع أولئك الذين لا يزالون يتاجرون بالغاز أو المواد النفطية أو المخربين للكهرباء فإنه من باب أولى أن يستعنيد مثل هؤلاء، الناس القيم الإنسانية في أنفسهم .. أن يستحضروا ما دعانا إليه ديننا الإسلامي من التآخي ومن الحرص على مصالح بعضنا لا الإضرار بها والمتاجرة بها.

المستهلكون للمياه والكهرباء بلا عدادات والمزايدين في أسعار المواد الغذائية من الصح أن يترفعوا عن مثل هذا .. والأمثلة لا تنتهي وجميعها لا تستقيم مع رغباتنا جميعاً في خلق واقع مدني حديث بلا معكرات أو منغصات.

الواقع اليوم يتطلب تجاوز الكلام وتحمل المسئولية بلا تعامل مع الأمور باستخفاف حتى في عملية نقل القمامة أو رميها بلا أدنى اهتمام بآثار ذلك على المستوى الصحي والجمالي.

في مجتمعات كثيرة حولنا الناس من يجعلون وأقعهم على ذاك النحو من النظام والاستقرار وإنما الحكومات هي من تقوم بتنفيذ المنجز لتتركه للناس هم من يرعونه ويحافظون عليه لتتجه هي –الحكومة– إلى إحداث منجز آخر وهكذا.

ويبقى من المشين أن يكون هناك من لا يزال يمارس هواية الاحتكار ويغالي في الأسعار، أو من يخفي السلعة مسبباً حالة من التوتر لدى الناس، أو من يسرق التيار الكهربائي بأساليب سيحان الله، ثم يلعن الواقع والحكومة على تقصير كان هو من المسببين فيه وحسبنا الله ونعم الوكيل.

متى ترفع القمامة من شوارعنا؟

تحقيق/نجلاء علي الشيباني

* تتوقع ربة المنزل صافية الخولاني من الحكومة الجديدة وضع حلول لهذه الإشكاليات التي تواجه المواطن في الأحياء، والشوارع الرئيسية التي تتطلب مزيداً من الاهتمام وترك الاعذار التي لا قيمة لها والتركيز على مشروع النظافة لبذل مزيد من الجهد في تنظيف الشوارع وإزالة النفايات التي انتشرت في صنعاء، وتعز وتصفية قائلة: حتى إذا قمنا باخذ النفايات من أمام منازلنا لا نجد مكانا نضعها فيه فعربات النفايات لم تزر الحارات منذ فترة طويلة والاعذار كثيرة انقطاع الطرق وعدم توفير المشتقات النفطية التي أوقفت عددا كبيرا من عربات النفايات عن اداء مهامها.

* فيما يرجو المواطن عبدالسلام صاحب محل للمواد الغذائية أن تهتم الوزارات بمطالب المواطنين البسيطة ولا تستهين بها فنظافة العاصمة وإزالة النفايات امر في غاية الاهمية فقد عانينا كثيراً من انتشار النفايات والاكياس البلاستيكية في شوارعنا وأمام منازلنا والمحلات والدكاكين في الشوارع الرئيسية والأحياء، وانتشار الروائح التي تجعلنا ننفر من منازلنا ونغلق نوافذنا، والآن نرجو مزيداً من الاهتمام بهذه الشوارع والالتفات لنظافة الشوارع للتقليل من المخاطر والأمراض التي تصيب الإنسان من جراء هذا الإهمال من قبل الجهات المختصة.

* أحلم بيمن جديد ونظيف وبشوارع لا تتأثر بالغبار وخالية من النفايات وبقايا الأطعمة. هذا ما قاله الطالب الجامعي توفيق البعداني الذي يتوجه إلى جامعته وهو يضع يده على أنفه من شدة الروائح الكريهة ويعبر الطريق لتراكم القمامة التي تحول بين وصوله للخط الرئيسي، ويرجو من الحكومة الجديدة تحسين وضع البلاد والاهتمام بنظافتها ونشر الوعي لدى المواطنين والمختصين بأهمية النظافة ومراعاة الذوق العام.

ويجب تكاتف كافة الجهود من أجل تحقيق ونشر وإيجاد شوارع نظيفة سواء من المواطن أو الجهات المختصة بالدولة ولا ننسى دور التربية والأسرة ووسائل الإعلام لتعريف المواطن بأهمية النظافة في حياتنا.

* الأخت أماني الكعبي رئيسة قسم التوعية البيئية تحدثنا قائلة: نحن بقسم التوعية نعمل بصورة رئيسية على توعية المجتمع بضرورة الحفاظ على البيئة ونظافة المدينة وشوارعها من المخلفات وذلك عن طريق النزول الميداني إلى المدارس والشوارع وتوزيع البروشورات والملصقات في الأحياء، لأن أساس النظافة بدايتها من المنزل وربة الأسرة التي تعتبر المسؤولة عن حماية أسرتها ونظافة منازلها والأسرة النواة لإيجاد بيئة نظيفة.

وتضيف الكعبي بأنه يتم التنسيق مع مكتب التربية والتعليم للنزول الميداني إلى المدارس للتوعية وتوزيع الملصقات والنشرات وتشكيل جماعات اصدقاء البيئة بالمدارس وكذا توزيع بطانق وبرامبل وأكياس ، ونعمل بصورة مستمرة على توعية الأماكن العامة والشوارع فالحفاظ على نظافة البيئة مسؤولية الجميع.

ولا يخفى على أحد منا المخاطر الصحية التي تنتج من جراء تراكم القمامة والنفايات في الشوارع وأمام المنازل وفي الأحياء، ولفترة طويلة، مخاطر تصيب الكبار والصغار خاصة الذين يلعبون في الأحياء وأمام هذه النفايات وبينها أحياناً كونها أصبحت منتشرة وبصورة كبيرة في الفترة الأخيرة .. روائح طويلة .. الدكتورة ثريا مقبل أخصائية جلد تقول بأن الأضرار الناتجة من تراكم النفايات شديدة الضرر وتشكل خطورة على حياة الإنسان بصورة مباشرة بسبب الحشرات التي تنتج عنها وتنقل الأمراض الجلدية كالطفح الجلدي والالتهابات والحساسية المفرطة إضافة إلى التهابات الجيوب الأنفية بسبب هذه الروائح المسببة لمرض الصدر والالتهاب الرئوي إلى جانب الحشرات الضارة التي تدخل المنازل بعد بقائها لفترة طويلة بين هذه النفايات لتنقل أمراضاً خطيرة وبوائية.

أياد في انتظار العودة إلى العمل

.. زاد الوضع غير المستقر الذي عشناه خلال الأشهر الماضية من عدد الأيادي المتوقفة عن العمل.

ففي الوقت الذي كان الوطن يشكو فيع من وجود نسبة من هذه الأيادي في انتظار فرصة الانخراط في سوق العمل أضيف لها جراء الأزمة الأيادي المسرحة من أماكن عملها إلى جانب توقف أصحاب الأعمال اليومية عن ممارسة أي نشاط مهني يعود عليهم بدخل يؤمن لهم ما يسد بعضا من حاجة أسرهم من الغذاء ويعينهم على الوفاء بما عليهم من الالتزامات.

تحقيق/ وديع العبسي

يتفاءل الكثير بحال أفضل يستطيعون فيه إعالة أسرهم بقول عبدالفتاح كنت اعتمد في عملي على ما يزودني به أحد التجار من البضاعة بسعر معين وأقوم ببيعها بالربح الذي أحدده أنا على أساس حركة السوق فاخرج بهذه الأرباح إضافة إلى رأسمالي هذا ما جعلني أتاجر من أجر نتيجة تصريف بضاعته .. ماحدث بعد ذلك أن هذا التاجر توفي فجأة من تزويدي بالبضاعة، ورغم أن الأمر كان طبيعياً لتوفق حركة البيع والشراء وتوقف بعض الأسواق إلا أني عشت ولا أزال وضعاً مؤلماً خصوصاً وأني أعيل تسعة أفراد... والداي وإخوتي الصغار إلى جانب أسرتي.

انتهى عبدالفتاح من حديثه وقد بدت عيناه تكابدان عن آن تذرفا دموع المرارة والحزن.

عبده الحبيشي –صاحب مطعم– يقول: أغلقت المطعم وقد كان يعمل لدى تقريباً عشرون عاملاً إضافة إلى من كان يستفيد من عائدات المطعم سواء من الطعام أو ما كنت ادعم به بعض المحتاجين إلا أن تناقص عدد المرتادين على المطعم إضافة إلى انعدام الغاز في تلك الفترة والخسائر الناتجة عن انطفاء الكهرباء اضطرني إلى إغلاق المطعم .. ووضع الناس اليوم لايزال صعباً ومشاكل الغاز والكهرباء لا تزال كما هي وبالتالي لا اعتقد اني سأعيد فتح المطعم قريباً.

تلك نماذج فقط لما صار إليه كثير من الناس بسبب توقف العمل وربما سيكون من المؤسف أن نعلم بأن الأمر بلغ حد التأثير على وضع الأسرة إذ دفع بالبعض إلى هجر أسرته والمرابطة في الحدود في أنتظار فرصة للدخول إلى إحدى دول الجوار .. عاشت بعض الأسر خصاماً وخلافات بسبب حاجات لم يستطع ولي أمرها الوفاء بها .. والحكايات لا تنتهي.